المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني
الانطلاقة الثالثة للصين الجديدة

أ. حسين إسماعيل
مدير تحرير مجلة الصين اليوم

مقدمة

في كلمته، التي ألقاها خلال جولته التفقدية لجنوبي الصين عام ١٩٩٢، صرح الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ: "ربما نحتاج إلى ثلاثين سنة أخرى لتشكيل مجموعة كاملة من النظم الأكثر نضوجا والأكثر رسوخا في المجالات المختلفة." الموعد الذي أشار إليه السيد دنغ، مهندس سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، يصادف احتفال الصين عام ٢٠٢١ بذكرى مرور مائة سنة على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وهو ذات التاريخ الذي تستهدف فيه القيادة الصينية تحقيق "مجتمع الحياة الرغيدة على نحو شامل" (شياو كانغ بالصينية).

وفي الثامن عشر من أكتوبر عام ٢٠١٧، عقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره الوطني التاسع عشر، الذي يضع سياسات الصين لمدة خمس سنوات تمتد حتى عام ٢٠٢٢، ويحدد المجموعة القيادية الجديدة للحزب، والتي سيقع على كاهلها تحقيق مجتمع الحياة الرغيدة للصينيين، في ظل تغيرات داخلية وإقليمية ودولية عميقة، وسط تكهنات متباينة بمستقبل التنمية الصينية بعد تراجع معدل النمو السنوي للاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة، وتطورات متسارعة داخل الصين وفي محيطها الإقليمي والدولي.

لقد شهدت الصين الجديدة، انطلاقتين جوهريتين في مسيرتها التي أوصلتها إلى ما هي عليه الآن. الانطلاقة الأولى كانت تأسيس جمهورية الصين الشعبية، عندما أعلن الزعيم ماو تسي تونغ من أعلى بواية تيانآنمن في الأول من أكتوبر سنة ١٩٤٩، تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وقال: "لقد نهض الشعب الصيني ولن يُذل أو يُقهر بعد اليوم"، عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية، واجه الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير

الشعبي، وهما المنظمتان الوطنيتان الوحيدتان اللتان بقيتا على حالهما، العديد من العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم تمكن الحزب الشيوعي الصيني من تثبيت أسس الدولة الشابة بنجاح، وجعل مناصرة الشعب للسيادة مبدأ وطنيا لا رجعة فيه. ومع ذلك، لا يمكن لم يكن ممكنا لأحد في ذلك الوقت أن يتنبأ بقصة النجاح التي ستقودها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، وجاءت الانطلاقة الثالثة بعد الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني سنة ١٩٧٨، والتي اتخذت القرار الهام بتبني سياسة "الإصلاح والانفتاح"، التي وضعت الصين على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ومن ثم تعتبر السياسات التي اتخذها دنغ شياو بينغ نقطة تحول حاسمة، وإن نجاح تدابير الإصلاح الجديدة وسياسة الانفتاح، على الرغم من أنها نفذت في أول الأمر بحذر، كانت واضحة منذ البداية.

الحزب الشيوعي الصيني.. من الثورة إلى الدولة

يختلف تعريف الحزب السياسي من مدرسة إلى أخرى وفقا لأيديولوجيتها، فليس هناك حزب بدون عقيدة سياسية، أيا كان منبعها، ولم يعرف التاريخ السياسي للعالم حزبا ليس له عقيدة سياسية استطاع البقاء، فكيف ظهر الحزب الشيوعي الصيني قبل تسعين سنة، وكيف استطاع أن يبقى ويتطور، في حين اندثرت أحزاب مشابهة له في دول أخرى كانت ذات يوم من القوى الكبرى والمؤثرة في العالم؟

قد يكون من المفيد استعراض تاريخ الصين في بداية القرن العشرين؛ الفترة التي شهدت إرهاصات ظهور الحزب الشيوعي، فقد خرجت الصين من القرن التاسع عشر وهي دولة في ورطة ومجتمع في أزمة واقتصاد محطم، كان البلاط الإمبراطوري قد وصل أعلى درجات الجمود، بينما أراضي البلاد موزعة كامتيازات بين الدول الغربية التي كانت تحاول السيطرة على أكبر قدر ممكن من أراضي الصين، كان الصينيون ساخطين على السيطرة الأجنبية وعبروا عن ذلك في انتفاضة إيخهتوان (الملاكمين)، ولكنهم أيضوا كانوا مستائين من عجز حكومة بلادهم. قاموا بثورة سنة ١٩١١ التي أنهت الحكم الإمبراطوري الذي دام ألفي سنة، وأسست جمهورية الصين برئاسة زعيم الثورة صون يات صن. ولكن السيد صون استقال في سنة ١٩١٢، وتولى الحكم يوان شي كاي الذي سعى إلى تنصيب نفسه إمبراطورا لتدخل البلاد في مرحلة من الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، دخلتها الصين إلى جانب الحلفاء، ولكن معاهدة فرساي التي ترتبت على هذه الحرب أهملت مطالب الصينيين بإنهاء الامتيازات الأجنبية وسيطرة الأجانب على الأراضي الصينية، حيث شعر الصينيون، وخاصة المثقفين، بالإهانة وأدركوا عجز حكومة بلادهم فخرج الطلاب في مظاهرات حاشدة في الرابع من مايو سنة ١٩١٩ احتجاجا على معاهدة فرساي.

ومن حركة "الرابع من مايو" ولد الحزب الشيوعي الصيني، حيث أخذ الصينيون يبحثون في تراثهم عن "عقيدة" توفر لهم منهجا يسيرون عليه للتخلص من واقعهم فلم يجدوا غير الفكر الكونفوشي الذي كان عقيدة الأسرات الإمبراطورية المتعاقبة التي أوصلت بلادهم إلى ما هي فيه من ضعف وهوان. والصين بلد ليس لأهله عقيدة دينية يمكن أن يستمد منها مثقفوها مبادئ وقيما اجتماعية وسياسية يسترشدون بها في مسيرة إنهاض بلادهم، نظر الصينيون شرقا نحو اليابان التي هزمت بلادهم في حرب ١٨٩٤-١٨٩٥، فوجدوا فيها نظاما إمبراطوريا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي حكم بلادهم قرونا عديدة. التفت الصينيون نحو الغرب، مصدر العلوم الحديثة والتقنيات المتقدمة، ولكن هذا الغرب هو الذي يحتل أجزاء من بلادهم ويسيطر عليها، وكراهيته تملأ قلب كل صيني، في هذه الأثناء، كان الفكر الماركسي يقدم بديلا للفكر الرأسمالي، وقد اكتسب قوة وشهرة ومكانة بعد نجاح الثورة البلشفية في القضاء على حكم قياصرة روسيا وتأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية في شهر أكتوبر سنة ١٩١٧، كان الاختيار الشيوعي، إذاً، هو المناسب لإرشاد الصينيين في طريقهم لتخليصها من أمراء الحرب والنفوذ الأجنبي والنهوض بها.

ولكن الصينيين الذين اختاروا الشيوعية واجهوا معضلة نظرية، فالفكر الشيوعي يستند إلى صراع الطبقات، وتحديدا الصراع بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين، وهما الطبقتان الرئيسيتان في المجتمعات الغربية بعد الثورة الصناعية، ولا وجود لهما في الصين، التي كان يمثل الفلاحون أكثر من تسعين في المائة من سكانها، آنذاك. في هذه اللحظة التاريخية تحديدا؛ وضع الحزب الشيوعي الصيني بذرة تطوره، باتخاذ الريف والفلاحين القاعدة الرئيسية له، وليس المصنع والعمال. هكذا ولدت مرونة الفكر مع ولادة الحزب الشيوعي الصيني، وحل الصينيون تلك المعضلة النظرية، مثلما استطاعوا، لاحقا، حل الكثير غيرها.

وبعد حركة "الرابع من مايو" بدأ الفكر الماركسي ينتشر في أرجاء الصين، وشكل الشيوعيون جمعيات وتجمعات مختلفة. وفي غرة شهر يوليو سنة ١٩٢١ اجتمع في شانغهاي ثلاثة عشر رجلا يمثلون أكثر من خمسين عضوا، منهم ماو تسي تونغ، وقرروا إعلان الحزب الشيوعي الصيني (تشونغقوه قونغتشان دانغ)، فكان ذلك الاجتماع هو المؤتمر الأول للحزب.

في سنة ١٩٢٤، تحالف الحزب الشيوعي مع حزب الكومينتانغ لتشكيل "الجبهة المتحدة" الأولى للقضاء على أمراء الحرب الذين كانوا يسيطرون على أجزاء متفرقة من الصين، وشكل الحزبان الجيش الثوري الوطني، وفي سنة ١٩٢٧، نقض زعيم الكومينتانغ تشيانغ كاي شيك اتفاق "الجبهة المتحدة" فدخل الحزبان في حرب أهلية استمرت حتى تشكيل "الجبهة المتحدة" الثانية في سنة ١٩٣٦، استعدادا لمقاومة العدوان الياباني الذي بدأت بوادره منذ سنة ١٩٣١، وإن كان العدوان الشامل بدأ في السابع من يوليو سنة ١٩٣٧. استمر تحالف الحزبين حتى أوائل سنة ١٩٤١، عندما وقعت "حادثة الجيش الرابع الجديد"، عندما غدرت قوات الكومينتانغ بقوات الشيوعيين أثناء انسحاب الأخيرة من مواقعها في مقاطعتي آنهوي وجيانغسو. كان الحزب الشيوعي الصيني، من أجل مصلحة الأمة الصينية، يكشف عورات الكومينتانغ، من جانب، ومن جانب آخر يتحمل نتيجة ذلك، حتى استمر التعاون بين الحزبين إلى أن يتم الانتصار في حرب مقاومة العدوان الياباني.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ وهزيمة اليابان، دخل الحزبان الشيوعي والكومينتانغ في مرحلة صراع جديدة حسمها الحزب الشيوعي لصالحه من قواعده الريفية الحصينة، وانسحبت قوات الكومينتانغ إلى جزيرة تايوان ليعلن ماو تسي تونغ، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، في أكتوبر سنة ١٩٤٩ قيام جمهورية الصين الشعبية.

وبقيام الصين الجديدة، انتقل الحزب الشيوعي الصيني من الثورة إلى الدولة، فكان عليه أن يعيد بناء الصين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، فشرع في تطبيق أول خطة خمسية للتنمية، وتضمنت إصلاح الأراضي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح الثقافي والتخطيط الاقتصادي. وقد قادت تلك التغييرات إلى ما يسمى بـ"القفزة الكبرى إلى الأمام والإصلاح الثقافي البروليتاري العظيم".

ومن ثم نظر الحزب الشيوعي الصيني بانفتاح إلى العالم الخارجي، وخاصة دول آسيا

وأفريقيا، واستطاع أن يجعلها تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، برغم اختلاف القيم والمفاهيم السياسية والنظم في تلك الدول عما هو في الصين، وحققت الصين في تلك الفترة إنجازات ملحوظة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ولكن الحزب الشيوعي، في تحوله من الثورة إلى الدولة، دخل مرحلة خطيرة عندما اتخذت عناصر فيه ما يسمى بـ "الثورة الثقافية الكبرى" من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٦، والتي ألحقت أضراراً بالغة بكافة أوجه الحياة في الصين، وامتد أثرها لسنوات بعد ذلك.

مرحلة الإصلاح والانفتاح

في الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني قرر الحزب تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وكان محور هذه السياسة هو توجيه كافة الجهود لبناء الدولة، حيث أدرك زعيم الحزب، دنغ شياو بينغ، التغيرات التي شهدها العالم أنه لكي تتبوأ الصين مكانتها اللائقة فلابد أن تواكب تلك التغيرات، ولا سبيل إلى ذلك إلا بـ"تحرير الفكر"، ولهذا سمح الحزب الشيوعي الصيني بتطور أعمال اقتصادية غير مملوكة للدولة ولا للجماعة، وشجع رأس المال الخارجي على الاستثمار في الصين واتخذ إجراءات عديدة هدفها في النهاية هو تحقيق مزيد من الانفتاح الاجتماعي، وتبني ما يسمى بـ"الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، وعلى الجانب السياسي، لم يكن الحزب جامدا، حيث قرر السيد دنغ في بداية سنة ١٩٨٩، التخلي عن كافة مناصبه في الحزب والدولة، فانتخب الحزب جيانغ تسه مين أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ليكون نواة الجيل الثالث من قيادة الحزب، أنهى الحزب أبدية المنصب. ومع تطور الصين اقتصاديا وسياسيا وظهور قيم ومفاهيم وفئات اجتماعية جديدة أقدم الحزب على خطوة جرئية بتعديل دستوره فدخلت فيه لأول مرة كلمة "الدين" وذلك خلال المؤتمر الوطني السابع عشر له في سنة ٢٠٠٧، وشمل التعديل أيضا خطوة غير مسبوقة حيث جاء فيه أن الحزب "يشجع بثبات ويدعم ويرشد تطور القطاع غير العام".

وواصل الحزب تكيفه مع التغيرات التي تشهدها الصين والعالم، فشجع أصحاب الأعمال الخاصة على الانضمام إليه لتوسيع قاعدة عضويته بحيث يضم شخصيات تمثل كافة أطياف وتوجهات المجتمع الصيني، وصار الحزب أكثر حيوية مع تولي قيادات شابة لمواقع عديدة فيه وصار أكثر انفتاحا في تعاملاته مع الأحزاب السياسية المختلفة في العالم، كما أصبح قادرا على استيعاب مستجدات العصر التقنية والفكرية.

شي جين بينغ والمرحلة الجديدة

أصبح شي جين بينغ "على رأس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني" خلال الدورة السادسة الكاملة للجنة المركزية الثامنة عشر للحزب الشيوعي الصيني. في ذلك الوقت، كانت الصين تواجه تحديات خطيرة على الساحتين الداخلية والخارجية، مثل القدرة الإنتاجية المفرطة وتلوث الهواء وعدم العدالة الاجتماعية، والإرهاب والصراعات الجيوسياسية.

يعتقد الحزب الشيوعي الصيني أن نقطة الانطلاق الواقعية لكل سياساته هي أن الصين تعيش في "المرحلة الأولى من الاشتراكية" على المدى الطويل، أي أن مستوى الإنتاج ومستوى معيشة الحياة ليس مرتفعا، والنظم في مختلف المجالات غير مكتملة. لذلك، فإن نقطة الانطلاق المنطقية للسياسات هي "الفقر"، لكن "الفقر" هنا لا يحمل معنى اقتصاديا، حيث صرح الرئيس شي في كتابه (التخلص من الفقر): "إن التخلص من الفقر، معناه الأولي هو التخلص من فقر الوعي وفقر الفكر" .

ولهذا لم يكن ممكنا حل قضية الفقر العامة في الصين إلا عن طريق الإصلاح والانفتاح، عندما أنتخب شي جين بينغ أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠١٢، كان قد تم بصورة عامة حل مشكلة الغذاء والكساء في الصين، لكن "الفقر" ظل موجودا، ولهذا سعى الحزب الشيوعي الصيني في السنوات الخمس الماضية، إلى تلبية تلك التطلعات المتزايدة.

الوضع الطبيعي الجديد وتحويل نمط النمو

بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وفي أعقاب الركود العالمي (٢٠٠٧-٢٠١٣)، اتجهت الصين إلى ما يسمى بـ"الوضع الطبيعي الجديد"، في اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في بكين في نوفمبر ٢٠١٤، حدد الرئيس الصيني شي جين بينغ ملامح "الوضع الطبيعي الجديد" للاقتصاد الصيني، في ثلاث نقاط: التحول من النمو الاقتصادي بسرعة عالية إلى النمو بسرعة بين متوسطة وعالية؛ تحسين الهيكل الاقتصادي ورفع مستواه باستمرار؛ أن يصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد هو الابتكار بدلا من المدخلات والاستثمار. ويرى محللون أن "الوضع الطبيعي الجديد" مرادف للتباطؤ، وقد اعتبرت مقالة في صحيفة (ديلي تليغراف) البريطانية في سبتمبر ٢٠١٤، أن التباطؤ في الصين يتصدر عشرة مؤشرات للانهيار المالي العالمي،

غير أن جوهر "الوضع الطبيعي الجديد" ليس مجرد السرعة، وإنما يشير إلى هيكل اقتصادي أفضل يعتمد على قطاع الخدمات والطلب الاستهلاكي والابتكار، وقد تضمنت أهداف الخطة الخمسية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين (٢٠١٦-٢٠٢٠)، ما يلي: الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وسريع نسبياً، رفع متوسط دخل الفرد بشكل عام، تعزيز البناء الاجتماعي بشكل ملحوظ، تحسين نظام الطاقة، تعميق الإصلاحات الضريبية والمالية، تحسين القدرة التنافسية الدولية، تعميق إصلاحات الأراضي الزراعية، اعتماد التنمية على الابتكار. الخطة تضع الإبداع والابتكار على قمة أولويات التنمية الصينية، وتكييف الاقتصاد الصيني في وضع طبيعي جديد، يتسم بمعدل نمو أقل ولكن بكفاءة وجودة أعلى. وقد أعلنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة في الثالث والعشرين من ديسمبر ٢٠١٦، أن الصين تقود نمو الابتكار على مستوى العالم لتصبح أول دولة تقدم مليون طلب براءة اختراع في عام واحد، وقال مدير عام المنظمة فرانسيس غاري إن الصين "بصدد تحويل الابتكار إلى نقطة محورية لاستراتيجيتها الاقتصادية".

وقد أسفر الوضع الجديد ضرورة اقتضتها ظروف داخلية وتطورات خارجية، تمثلت في انخفاض الطلب المحلي وإصلاح قطاع العقارات والإصلاحات الهيكلية العميقة في الصين، فضلا عن تراجع الطلب الخارجي لاقتصاد ظل يعتمد لفترة طويلة على التصدير، وفي تقرير عمل الحكومة لعام ٢٠١٥، صرح رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشانغ: "إن الصين مازالت قادرة على تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي بنسبة ٥ر٦% خلال الخطة الخمسية الثالثة عشرة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، اعتماداً على الاستثمار والاستهلاك المحلي"

حيث تهدف الصين إلى مضاعفة إجمالي الناتج المحلي ومعدل دخل الفرد بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة مع عام٢٠١٠، وأن تساهم في نمو الاقتصادي العالمي بنسبة أكثر من ٣٠%.

"الشوامل الأربعة" و"الحياة الرغيدة"

"الفقر" بمعناه الواسع في مختلف المجالات، يحتاج إلى جهود أوسع وتنسيق مختلف الجهود، ومن هنا ظهر مصطلح "الشمول" باعتباره الموضوع الأكبر والأهم في السياسة الصينية منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، يقصد بالشمول إنجاز

بناء مجتمع الحياة الرغيدة على نحو شامل، وتعميق الإصلاح على نحو شامل، ودفع حوكمة الدولة وفقا للقانون على نحو شامل، حيث صارت تلك "الشوامل الأربعة" من مفردات حياة الصينيين.

ومن ثم يعد إنجاز مجتمع الحياة الرغيدة على نحو شامل، هدفاً عاماً، يعني أنه لا يجوز إهمال أي جانب، وتعويض النقص في مجالات البناء الاقتصادي والبناء السياسي والبناء الثقافي والبناء الاجتماعي و بناء الحضارة الإيكولوجية. وإذا كان الهدف هو تطوير كل المجالات، فإن الشعب هو محور التطوير. وبعبارة أخرى، تحقيق الرخاء المشترك ماديا وتحقيق التطور الشامل معنويا واجتماعيا. في السنوات الخمس الماضية، ارتفع متوسط دخل الفرد القابل للصرف في الصين بنسبة ٧ر٤% سنويا، وخلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، قل عدد الفقراء ٥٥ر٦٤ مليون نسمة، وقد تعهد الحزب الشيوعي الصيني بالقضاء على الفقر تماما بحلول عام ٢٠٢٠. تتغير الحياة المعنوية والحياة الاجتماعية للصينيين تدريجيا.

فتحقيق هدف بناء مجتمع الحياة الرغيدة يحتاج إلى قوة محركة مستدامة، ولهذا يتمسك الحزب الشيوعي الصيني بالإصلاح، وفي السنوات الخمس المنصرمة، طرحت الصين ٣٣٠ إجراء إصلاحيا في خمسة عشر مجالا، وفوضت الحكومة المركزية ٦١٨ مراجعة وموافقة إدارية إلى السلطات الأدنى، وأنهت المراجعة والموافقة غير الإدارية تماما، وقللت الحكومة الصينية سيطرتها على السوق وبسّطت عملية الموافقة وزادت وظيفة الخدمات الخدمة عن طريق الإصلاح، وفي هذه العملية يتم توثيق العلاقة بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد الدولي، وتوسيع درجة الانفتاح، ورفع مستوى دور السوق.

حوكمة الدولة وفقا للقانون على نحو شامل

بحلول عام ٢٠١٢، شهد حكم القانون في الصين تقدما كثيراً، لكنه ما زال متخلفا عن متطلبات التطور العصري، لذلك في السنوات الخمس الماضية دفعت الصين حوكمة الدولة وفقا للقانون على نحو شامل، وتم سن وتعديل ٤٨ قانونا و٤٢ لائحة إدارية و٢٩٢٦ قانونا محليا و٣١٦٢ لائحة محلية، وفي ذات الوقت، تم تعديل ٥٧ قانونا و١٣٠ لائحة إدارية عن طريق سلسلة من الإجراءات، بجانب سن وتعديل ٨٠ لائحة داخل الحزب الشيوعي الصيني. وتم تصحيح الحالات المؤثرة التي يتم فيها توجيه الاتهامات إلى الأشخاص على نحو غير عادل. منذ يوليو عام ٢٠١٦، يتم بث جلسات المحاكمات المفتوحة في محكمة

الشعب العليا مباشرة عبر الإنترنت. وقد تم بث أكثر من ٦٠٠ ألف جلسة في المحاكم على مستويات مختلفة مباشرة.

إدارة الحزب بصرامة وعلى نحو شامل

يؤكد الحزب الشيوعي الصيني قدراته الذاتية على التطهير والتحسين والإصلاح، لأنها أمور لا تتعلق بالحزب فحسب وإنما أيضا بتحقيق نهضة الأمة الصينية. في السنوات الخمس الماضية، حسّن الحزب الشيوعي الصيني بناءه الذاتي على نحو شامل عن طريق بناء الفكرة وبناء التنظيم وبناء الأسلوب ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وبناء النظم. تم تشجيل قضايا تخض ٢٤٠ مسؤولا حزبيا وتمت معاقبة ٢٢٣ مسؤولا حزبيا، بجانب معاقبة ١١٤٣ ألف عضو حزب ومسؤول حكومي على مستوى الناحية فما أدنى.

تحديات داخلية وخارجية

تقف الصين حاليا على عتبة مرحلة نوعية جديدة في تطورها، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني، قد ركز أساسا على النمو والحجم منذ بدء الإصلاح والانفتاح، مازال الحزب على بينة من الأطر المختلفة التي نشأت في حقبة مجتمع ما بعد الصناعة.

ومن ثم استعرض المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب وأمام قادة الصين التحديات الداخلية والخارجية ، حيث يواجه الحزب ذاته مشكلات حقيقة، تناولها الأمين العام شي جين بينغ في حديث له يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦، حول (المبادئ التوجيهية بشأن الحياة السياسية داخل الحزب)، ومنها: "عدم الإخلاص للشعب وتراخي الانضباط والانفصال عن الجماهير والاستبداد والخداع والغش والكسل وعدم إنجاز أي عمل، من جانب بعض أعضاء الحزب، بما في ذلك كوادر من المستوى الرفيع، فضلا عن الأنانية وعبادة المال بدرجات مختلفة، والشكلية والبيروقراطية، ونزعات المتعة والبذخ والإسراف، والمحسوبية، وشراء وبيع المناصب، والرشوة في الانتخابات، وإساءة استعمال السلطة، واختلاس المال وقبول الرشوة، والفساد والانحطاط، ومخالفة القانون والانضباط. وقد قوضت هذه المشكلات بشكل خطير الأساس الأيديولوجي والأخلاقي للحزب، مما قوض بشكل خطير وحدة الحزب ومركزيته، وألحق ضررا بالغا بالبيئة السياسية للحزب وصورة الحزب، وأثر بشكل خطير على تطور قضية الحزب والشعب."

تواجه الصين أيضا تحديات اقتصادية واجتماعية جمة، بعضها جاء كتداعيات طبيعية

للتحولات التي شهدتها البلاد خلال الأربعين عاما الفائتة، ومنها تحول نمط النمو الاقتصادي والمشكلات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة السكانية الواسعة النطاق والقدرة الإنتاجية المفرطة وفجوة الدخل بين الأفراد والمناطق وارتفاع تكلفة الإنتاج وتلوث البيئة وارتفاع أسعار العقارات السكنية بصورة كبيرة في بعض المدن، وما يسمى بفخ "الدخل المتوسط". ويحدد شيوي مينغ، رئيس تحرير مجلة (العلوم الاجتماعية) الأسبوعية والباحث بأكاديمية شانغهاي للعلوم الاجتماعية، التحديات، على المستوى الفكري، بأنها ظهور اتجاهات فكرية جديدة في الصين، مع تعمق انفتاح الصينيين على الفكر العالمي ومتابعتهم لما يحدث في أرجاء العالم من تحولات سياسية واجتماعية. ولا تزال في الصين اختلافات كبيرة، سواء فيما يتعلق بالفوارق بين المناطق الحضرية والريفية أو المناطق الساحلية الشرقية المتطورة جدا والمناطق الواقعة في غربي البلاد، والتي لا يزال تطورها متخلفا عن الركب.

خلاصة القول تسعى الحكومة الصينية بقيادة الرئيس الصيني شي جين بينغ، إلى العمل من أجل تسوية هذه الخلافات الشاسعة وتعزيز التنمية بقوة في المناطق الأضعف من البلاد وتعزيزها من خلال استثمارات جديدة، ففي عام ٢٠٢١، سيحتفل الحزب الشيوعي الصيني بعيده المئوي، وبحلول ذلك الوقت، ووفقا لخطة الصين، فإن البلاد سوف تتغلب أساسا على الفقر، ومن الشروط المسبقة الهامة لبلوغ هذا الهدف ضمان استمرار نمو الاقتصاد الصيني، والحفاظ على نموه السنوي القوي نسبيا، والذي يتوقع أن يبلغ ٥ر٦% أو أكثر في السنوات المقبلة، ومن ثم ترتكز سياسة الحزب تعزيز النموذج الذى تنتهجه الصين كتجربة فريدة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى هذا الاطار اعلن الحزب الشيوعى الصينى اعادة انتخاب الرئيس الصينى شى جين بينج أمينا عاماً للجنة المركزية للحزب لفترة ثانية لمدة خمس سنوات، كما تم انتخاب الاعضاء الدائمين فى المكتب السياسى للحزب، حيث صرح الرئيس:" لااعتبر ذلك بمثابة موافقة على عمليا فحسب وانما أداة ستعينينى على المضى قدماً".